دراسة استكشافية لطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال فى جمهورية مصر العربية وأثرها على ربحية وأسعار الأسهم

دكتور/ سمير كامل محمد عيسى*

دراسة استكشافية لطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال فى جمهورية مصر العربية وأثرها على ربحية وأسعار الأسهم

دكتور/ سميركامل محمد عيسى*

ملخص:

لقد أدى وجود اكثر من طريقة للمحاسبة عن اندماج الأعمال (طريقة الشراء، طريقة اندماج الحقوق، وطريقة البداية الجديدة) الى اثارة العديد من المشاكل فى الممارسة المحاسبية، ولأغراض الحد من هذه المشاكل أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) القائمة رقم(١٤١)، والتى تقضى باستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن اندماج الأعمال اعتبارا من ٢٠٠١/٦/٣٠.وقد أدى زيادة عمليات اندماج الأعمال فى جمهورية مصر العربية فى الآونة الأخيرة الى حث الباحث على اجراء الدراسة الحالية،وذلك بهدف استكشاف واقع الممارسة المحاسبية بشأن عملية الاندماج، وتأثير ذلك على ربحية وأسعار الأسهم بعد الاندماج.ولتحقيق هذا الهدف أجريت دراسة تطبيقية على عينة تتضمن ٤٥ مراجعا من مكاتب المراجعة الخارجية، ٣٥ محاسبا من قطاع الخبرة الحسابية بالهيئة العامة لسوق المال، و٢٥ مديرا للادارات المالية بالشركات التى نفذت عمليات اندماج.وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها أن طريقة المحاسبة عن الاندماج المتبعة فى مصر لاتتفق مع أى من طرق المحاسبة عن الاندماج المتعارف عليها، وأنها تؤدى الى تحقيق وفرا ضريبيا للشركات بعد الاندماج، كما أن لها آثارا سلبية على ربحية وأسعار الأسهم بعد الاندماج.وقد أوصى الباحث بضرورة الأخذ بما توصلت اليه لجنة معايير المحاسبة المالية وتطبيق القائمتين رقمى (١٤١) و (١٤٢)، لما لذلك من آثار ايجابية على الحد من عمليات اندماج الأعمال الوهمية التى تتم بهدف ضريبى.

١- مقدمة:

لقد عرف المعيار الدولي رقم (٢٢) إندماج الأعمال (Business Combination) بأنه " جمع منشأتين مستقلتين في وحدة اقتصادية واحدة، وذلك نتيجة لتوحيد منشأة معينة مع منشأة أخرى، أو عن طريق تمكين إحداهما من السيطرة علي صافي أصول وعمليات الأخرى(Willey,2000, Interperation and Application of IAS 2000 ", P. 396"). وقد شهدت الفترة الأخيرة العديد من الإندماجات العالمية لشركات وبنوك تولد عنها وحدات

---

* مدرس المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة الاسكندرية.

عملاقـــة ، ومن أكبر هذه الإندماجات علي مستوي البنوك بنك " دويتسن بنك ترست " وتصل قيمة أصوله الى ٨٥٠ مليار دولار ، وعلى مستوى الشركات إندمـــاج الشـــركة البريطانية للبترول مع الشركة الأمريكية للبترول " أمكو " وتكوين شركة جديدة باسم " بي بي أمكو " برأسمال ١١٠ مليار دولار.

ويرجع اتجاه البنوك والشركات نحو الإندماج إلى التأقلم مع ما استجد فـــي بيـــئة الأعمال ، حيث العولمة واتفاقية التجارة الحرة (الجات) ، ومانتج عـــنهما مـــن منافسة عالمية قوية في مجالات التسويق ، تكنولوجيا الإنتاج ، والـــتمويل. ويؤدي الإندماج إلي تكوين وحدات اقتصادية عملاقة يتوافر لديها الـــتمويل الـــلازم لاقتناء أحدث تقنية للإنتاج وفتح أسواق جديدة. وهذا يمثل الجـــانب الإيجابي للإندماج، أما الجانب السلبي فإنه يتمثل في أن الإندماج قد يـــؤدي إلـــي الاحـــتكار بماله من سلبيات. ولذلك تقاوم معظم الحكومات هذا الاتجـــاه، ففي الولايات المتحدة الأمريكية علي سبيل المثال ، تعترص الهيئة الفيدراليـــة للـــتجارة أو إدارة مقاومـــة الاحتكار بوزارة العدل علي عمليات الإندمـــاج الـــتي تتم بين الشركات. وفي هذا الصدد تنص الفقرة السابعة من قانون "كلايتون"علي مايلي : "يحظر علي أي شركة تعمل في المجال التجاري الحصـــول عـــلي كل أو جزء من أسهم رأس مال شركة أخري سواء بطريقة مباشـــرة أو غير مباشرة. ويحظرأيضاً علي أى شركة تخضع لقوانين الهيئة الفيدرالية للتجارة أن تحصل علي كل أو جزء من أصول شركة تجارية أخرى إذا كـــان لهذه العمليات تأثيراً جوهرياً علي إضعاف المنافسة، ويهيئ الفرصة لخلق الاحتكار في أي مجال تجاري وفي أي منطقة من الدولة".وقد أدت الفقرة الســـابقة إلـــي صـــدور تشـــريع من الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمـــريكية يضع قيوداً علي كل أنواع الإندماج سواء أكان أفقياً (حيث يكون الإندماج بين شركات تنتمي إلي نفس المجال) أم رأسياً (حيث يكون الإندماج

بيـــن شركة معينة وعملائها أو مورديها) أم مختلطاً (حيث يكون الإندماج بين شركات لا تنتمي إلي نفس المجال)(أبو المكارم ، ١٩٩٢).

وقـــد أفـــرزت النظرية المحاسبية ثلاث طرق تنافسية للمحاسبة عن إندماج الأعمال هي :

- **طريقة الشراء (Purchase Method) :** وفي ظل هذه الطريقة تـــتم المحاســـبة عـــن الإندماج كما لو كانت عملية شراء أصول وبصـــرف النظر عن الطريقة التي يتم بها الإندماج. وبناءً عليه فإنـــه يـــتم تسجيل الأصول والخصوم المنتقلة في دفاتر الشركة الدامجـــة (Purchaser) عـــلي أساس القيمة العادلة الجارية في تاريخ الإندماج. ويمثل الفرق بين تكلفة الاستثمار (ثمن الشـــراء و مصـــاريف الإندماج المباشرة) والقيمة العادلة الجارية لصافي الأصول المنتقلة شهرة محل، والتي بدورها قد تكون شهرة موجبة تستنفد في السنوات التالية لعملية الإندماج أو شهرة سالبة تخصم بالنسبة والتناسب من القيم العادلة الجارية للأصول الثابتة باستثناء الاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل.

- **طريقة إندماج الحقوق (Pooling- of – Interests Method):** عـــادة مـــا تستخدم هذه الطريقة في حالات الإندماج التي تتم عن طريق إصدار أسهم ، ومن ثم تكون عملية الإندماج مجرد تجميع أو إدمـــاج لمصالح مساهمي الشركات المندمجة أكثر منها شراء أصـــول. ومـــن ثم تبقي جميع أصول وخصوم الشركات الدامجة والمندمجة بقيمتها الدفترية، ولا يؤخذ بالقيمة العادلة الجارية سواء لأسهم رأس المال المصدرة أو لصافي أصول الشركة المندمجة ،

ومـــن هـــنا لا تظهر شهرة محل موجبة أو سالبة بدفاتر الشركة الدامجة.

- **طـــريقة البداية الجديدة (Fresh – Start Method):** وتفترض هـــذه الطريقة أن عملية الإندماج تؤدي إلي تكوين شركة جديدة ، حيـــث تنقضـــي شخصية الشركات الداخلة في الإندماج، وتصدر الشـــركة الجديدة أسهم عادية مقابل الأسهم التي يحملها مساهمي الشـــركات التي اندمجت وانتهي وجودها ، وتؤول صافي أصول هذه الشركات إلي الشركة الجديدة وتتحول إلي قطاعات تعمل في نطـــاق هـــذه الشركة. ومن ثم تسجل أصول وخصوم الشركات الداخـــلة في الإندماج علي أساس قيمتها العادلة الجارية في تاريخ الإندماج.

وقـــد استقرت الممارسة العملية للمحاسبة عن الإندماج علي استخدام طريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق ، في حين كان استخدام طريقة البداية الجديـــدة محدوداً للغاية. وقد أثارت الاختلافات في المعالجة المحاسبية لعملية الإندمـــاج بيـــن طـــريقة الشراء وطريقة إندماج الحقوق الكثير من الجدل في الكتابات المحاسبية ، إلي أن جاءت لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) في عـــام ١٩٩٩- وبعـــد ســـنوات عديدة من الجدل المحاسبي – وأوصت بإلغاء طريقة إندماج الحقوق والالتزام بتطبيق طريقة الشراء فقط عند المحاسبة عن عمليات إندماج الأعمال. وأشارت اللجنة إلي أن وجود طرق مختلفة للمحاسبة عـــن نفـــس العمـــلية يـــؤدي إلي خلق العديد من المشاكل لمستخدمي القوائم والتقارير المالية. فقد أشار " Jenkins 1999 " رئيس لجنة معايير المحاســـبة المالية إلي أن اللجنة قد تابعت الإصدارات والجدل حول المحاسبة عن إندماج الأعمـــال لسنوات عديدة ، وأوضحت أنه من الصعب علي المستثمرين إتخاذ

قـــرار ســـليم بشـــأن الاســـتثمار في شركات الاندماج، طالما توجد طريقتين مختلفـــتين للمحاســـبة عـــن الإندمـــاج. وتعتقد اللجنة أن طريقة الشراء تقدم معـــلومات أفضل عن التكلفة الأولية لعملية الإندماج بالمقارنة بطريقة إندماج الحقوق(FASB 1999) .

وقـــد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية في توصياتها بشأن إلغاء طـــريقة إندماج الحقوق إلي أن طريقة الشراء تؤدي إلي أرباح أكثر ملاءمة، يمكن الاعتماد عليها ، وقابلة للمقارنة. أضف إلي ذلك أن تسجيل الأصول في ظل طريقة الشراء علي أساس القيمة السوقية العادلة ، يؤدي إلي زيادة منفعة القوائم المالية.

وقد جاءت توصية لجنة معايير المحاسبة المالية بإلغاء طريقة إندماج الحقـــوق بعـــد دراسة مكثفة من مجموعة (G4+1)، بصدد الحاجة إلي فض الـــنزاع وإيجـــاد تقارب عند المحاسبة عن إندماج الأعمال. وتتكون مجموعة (G4+1) مـــن ممثـــلين من لجان معايير المحاسبة المالية باستراليا ، كندا ، نيوزلانـــدا ، المملـــكة المـــتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أوصت مجموعة (G4+1) بضرورة وجود طريقة واحدة للمحاسبة عن إندماج الأعمال وهـــي طـــريقة الشراء. وجاءت هذه التوصية استناداً إلي ما يشاهد في الواقع العملي ، وهو أن كافة عمليات الإندماج يمكن النظر إليها علي أنها امـــتلاك (Acquisition) شـــركة لأخرى ، وأن الشركة المالكة يمكن تحديدها. وأيضاً أشـــارت مجـــموعـــة (G4+1) إلـــي أن طـــريقة الشراء تقدم بيانات أكثر ملاءمة، يمكن الاعتماد عليها ، وقابلة للمقارنة ، وذلك بالمقارنة بالبيانات التي تقدمها طريقة إندماج الحقوق (G4 + 1 1999).

وقـد تركـز الجدل المحاسبي - قبل توصية لجنة معايير المحاسبة الماليـة ومجموعة (G4+1) بإلغاء طريقة إندماج الحقوق - حول اختلاف تأثيـر طـريقة الشـراء وطـريقة إندماج الحقوق علي أرباح الشركات بعد الاندمـاج، ومن ثم علي قيمتها. فعلي ضوء فرض السوق الرشيد فإن اختيار طريقة محاسبية معينة وتطبيقها لا يؤثر علي القيمة الاقتصادية للشركة ، ومن ثـم فإنه لا يؤثر علي قيمتها السوقية. ومع ذلك فقد وجد بعض الباحثين حديثاً (Robinson & Shane 1990, Vincent 1997 and Lefanowicz & Robinson 1998)، ومـن خـلال دراسـات تطـبيقية أن هناك اختلافات في التقييم بين الشركات التي تسجل الإندماج بطريقة الشراء وتلك التي تسجله بطريقة إندماج الحقوق. هذا وعلي الرغم من أن شروط تطبيق طريقة إندماج الحقوق الأثني عشرة* - والتي حددها الرأي رقم (١٦) الصادر عن مجلس مبادئ المحاسبة - متشـددة ومقابلتها يعد مكلفاً ، إلا أن اختلاف الأرباح بعد الإندماج قد يدفع المديـرين إلي تنفيذ الإندماج بما يتفق مع شروط طريقة إندماج الحقوق. ويعد الـتقرير عـن الأرباح بعد الإندماج غاية في الأهمية ، إلي الحد الذي معه قد تـلغي الإدارة عملية الإندماج في حالة فشلها في مقابلة شروط طريقة إندماج الحقوق، ومن ثم عدم استخدامها في المحاسبة عن الإندماج(Springsteel 1997 and Ayers et al 1998).

وحيث أنه لايوجد معيار مصرى يحكم الممارسة المحاسبية لاندماج الأعمـال فى جمهورية مصر العربية، لذا كان من الضرورى اجراء دراسة استكشافية بهدف الوقوف على طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال المطبقة فى جمهوريـة مصـر العـربية وأثـرهـا علـى ربحية وأسعار الأسهم بعد

---

* أنظر الملحق رقم (١).

الاندمـــاج.ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم بقية الدراسة إلي ثلاثة أجزاء ، يتناول الجـــزء الأول الدراسات السابقة للجان والجمعيات العلمية والباحثين في مجال المحاسبة ، والتي اهتمت بدراسة الاختلافات بين طرق المحاسبة عن الإندماج من عدة زوايا. ويتناول الجزء الثاني الدراسة التطبيقية والتي تم اجراؤها علي عيـــنة تتضمن مراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية، محاسبين بقطاع الخبرة الحسابية بالهيئة العامة لسوق المال، ومديرى الادارات المالية بالشركات التى نفذت عمليات اندماج، وخصص الجزء الأخير للخلاصة والنتائج والتوصيات.

٢- الدراسات السابقة:

تـــم تقســـيم الدراسات السابقة إلي ثلاثة أقسام ، خصص القسم الأول لدراســـات الـــلجان والجمعيات العلمية المحاسبية ، ويوضح التطور التاريخي لإصـــدارات تـــلك الـــلجان والجمعيات بشأن المحاسبة عن إندماج الأعمال. وخصـــص القسم الثاني للدراسات السابقة التي اختبرت تأثير طريقة المحاسبة عـــن الإندمـــاج علي أرباح الشركات بعد الاندماج وأسعارأسهمها. وخصص القســـم الـــثالث للدراسات السابقة التي اختبرت اتجاهات المديرين نحو اختيار طريقة المحاسبة عن الإندماج. وتم تناول هذه الدراسات كما يلي :

٢/١: دراسات اللجان والجمعيات العلمية المحاسبية :

لقد حظي موضوع إندماج الأعمال باهتمام اللجان والجمعيات العلمية المحاســـبية لفـــترة طويلة من الزمن ، فقبل عام ١٩٧٠ أشارت نشرة بحوث المحاســـبة رقم (٤٣) (Accounting Research Bulletin No. 43) إلي أنه يمكـــن المحاسبة عن الإندماج والذي يتضمن مبادلة أسهم بأي من الطريقتين: طـــريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق. وفي نوفمبر ١٩٧٠ أصدر مجلس مـــبادئ المحاسبة(Accounting Principles Board) الرأي رقم ١٦ (إندماج

الأعمال Business Combinations) والرأي رقم ١٧ (الأصول غير الملموسة Intangible Assets). وفـور إصدار هذين الرأيين اعتقد الكثيرون أن طريقة إندمـاج الحقـوق كانت تطبق بصورة غير سليمة ، وأن هذين الرأيين قد تم إصدارهما لتصحيح ذلك. وقد أدي الأخذ بهذين الرأيين إلي بعض المشاكل من وجهة نظر الإدارة، فيما يتعلق بقرارها بشأن اختيار طريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق للمحاسبة عن الإندماج. حيث أشار مجلس مبادئ المحاسبة إلي أن هـناك بعض حالات الإندماج التي ينبغي المحاسبة عنها بطريقة الشراء، وأن هـناك البعض الآخر التى ينبغي المحاسبة عنها بطريقة إندماج الحقوق. وحدد المجلس في الرأي رقم (١٦) إثنى عشر شرطاً ينبغي توافرها في عملية الإندمـاج حتي يمكن المحاسبة عنها باستخدام طريقة إندماج الحقوق ، وإذا لم تـتوافر هـذه الشروط فتطبق طريقة الشراء. ويمكن بلورة هذه الشروط فى ثـلاث مجموعـات كما يلي: (١) شروط تتعلق بالشركات المكونة للإندماج (٢) شـروط تتعـلق بطـريقة الإندمـاج (٣) شـروط تحول دون صورية الإندماج.وأيضا تناول الرأي رقم (١٦) كيفية معالجة شهرة المحل الناتجة عن تطـبيق طريقة الشراء عند المحاسبة عن عمليات الإندماج ، حيث أشار إلي ضـرورة اسـتنفاد تلك الشهرة في السنوات التالية للإندماج وبحد أقصي ٤٠ سنة.

هذا وحتى عند إعداد الرأي رقم (١٦) كان هناك خلاف بين أعضاء مجـلس المحاسـبة حول هذا الرأي ، وأنه قد تم إصداره باتفاق الحد الأدنى لأغلبية الأعضاء وليس بالإجماع. ومنذ إصدار الرأيين رقمي (١٦) و (١٧) قامت لجنة معايير المحاسبة المالية بتوضيح المقصود بهذين الرأيين في العديد مـن المواقع(Occasions).وتدعيماً لجهد لجنة معايير المحاسبة المالية في هذا الصـدد أصـدر معهد المحاسبين والمراجعين القانونيين الأمريكي(AICPA)

٣٩ تفسيراً للرأي رقم (١٦) وتفسيرين للرأي رقم (١٧) (Johnson & Yokley 1997).

وقد أدي الرأي رقم (١٦) بما تضمنه من شروط مقيدة لاستخدام طريقة إندماج الحقوق إلي الحد - لفترة من الوقت - من استخدام هذه الطريقة في المحاسبة عن الإندماج. ففي عام ١٩٧٠ أشارت لجنة أساليب واتجاهات المحاسبة(Accounting Trends and Techniques) من خلال مسح أجري علي ٦٠٠ شركة دخلت في ٢٣٣ حالة إندماج ، أن ٤٣% من حالات الإندماج قد تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة إندماج الحقوق. وفي عام ١٩٩٤- أي بعد إصدار الرأي رقم (١٦) - أشارت هيئة بيانات الأوراق المالية (Securities Data Corporation) إلي أن ١٩% من حالات الإندماج قد تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة إندماج الحقوق. وعلي الرغم من أن الإحصائيات تشير إلي أن طريقة إندماج الحقوق قد أصبحت أقل أهمية ، إلا أن الاتجاهات الحديثة تبين عكس ذلك. ففي عام ١٩٩٨ زادت حالات الإندماج التي تم المحاسبة عنها بطريقة إندماج الحقوق إلي ٢٩% من إجمالي الحالات بالمقارنة بـ ١٩% من إجمالي الحالات في عام ١٩٩٤. وقد أشارت هيئة الأوراق المالية إلي أن القيمة النقدية لحالات الإندماج التي تم المحاسبة عنها بطريقة إندماج الحقوق، قد زادت من ٥٣ بليون دولار في عام ١٩٩٤ لتصل إلي ٤٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٨ ، وبذلك فإنها تمثل ٦٠% من إجمالي القيمة النقدية لحالات الإندماج في عام ١٩٩٨. وهذا يعني أن طريقة إندماج الحقوق كانت هي الطريقة المفضلة لدي الشركات موضوع الإندماجات الكبرى، حيث أن العديد من الصناعات الكبرى كالاتصالات والبنوك استخدمت طريقة إندماج الحقوق(Davis 1991).

ويـــري مستخدمي القوائم والتقارير المالية أن الاختلافات بين طرق المحاســـبة عـــن الإندماج تؤدي إلي التضليل عند المقارنة بين الشركات. وقد أدت زيادة حالات الإندماج في الآونة الأخيرة إلي زيادة حدة مشكلة المقارنة ، ممـــا دفـــع لجـــنة معايير المحاسبة المالية ومجموعة معايير المحاسبة الدولية (G4+1) إلـــي التركيز علي دراسة طرق المحاسبة عن الإندماج. ففي عام ١٩٩٨ شكلت مجموعة عمل (G4+1) تتضمن أعضاء من لجان وضع معايير المحاسبة بكل من : استراليا ، كندا ، نيوزلاندا ، المملكة المتحدة ، والولايات المـــتحدة الأمـــريكية بالإضافة إلي أعضاء من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، وأصـــدرت تقرير موقف (Position Paper) بعنوان" توصيات بشأن تحقيق التقارب بين طرق المحاسبة عن الإندماج ".وقد أشارت هذه المجموعة إلـــي ضرورة أن يكون هناك إتفاق دولي علي المعالجة المحاسبية للإندماج ، وذلـــك لأن معظم شركات الاندماج لها معاملات دولية ، ومن ثم فإن اختلاف طـــريقة المحاســـبة عـــن الإندماج يؤدي إلي تضليل مستخدمي القوائم المالية لشـــركات الاندمـــاج، وأن محاولة تسوية الفروق بين الشركات والناتجة عن اختلاف الطريقة المحاسبية يكون مكلفاً.

وقد أثارت مجموعة (G4+1) عدة تساؤلات هي :

١-هـــل أن اســـتخدام طـــريقة واحـــدة للمحاسبة عن الإندماج أفضل من استخدام أكثر من طريقة ؟.

٢- في حالة اختيار طريقة واحدة ، ما هي هذه الطريقة ؟

٣-فـــي حالة وجود عدة طرق للمحاسبة عن الإندماج ،.فما هي الظروف التي توجب استخدام كل طريقة ؟

وعند اختبارها لطرق المحاسبة عن الإندماج الحالية (طريقة الشراء ، طريقة إندماج الحقوق ، وطريقة البداية الجديدة) اعتمدت علي أسس معينة للتمييز بين

هذه الطرق وهي : الملاءمة ، إمكانية الاعتماد ، إمكانية المقارنة ، واعتبارات المنفعة والتكلفة.

وقد أوصت مجموعة (G4+1) باستخدام طريقة واحدة للمحاسبة عن الإندماج وهي طريقة الشراء ، وذلك لأنها تقابل معايير الملاءمة ، إمكانية الاعتماد، وإمكانية المقارنة. وأشارت إلي أن وجود أكثر من طريقة للمحاسبة عن الإندماج لا يؤدي إلي مقابلة المعايير السابقة. وأوصت كافة لجان وجمعيات وضع معايير المحاسبة المالية بضرورة تعديل المعايير الحالية للمحاسبة عن الإندماج(G4+1 1998).

وبعد إصدار توصيات مجموعة (G4+1)، أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية(FASB) دعوة للتعليق علي طرق المحاسبة عن الإندماج في ضوء توصيات مجموعة (G4+1) لتحقيق التقارب. وتعتبر هذه الدعوة هي المرة الأولي التي تدعو فيها لجنة معايير المحاسبة المالية أعضائها للتعليق علي قضايا لم تطرحها اللجنة ذاتها. وقد تلقت اللجنة ١٣٨ خطاب تعليق، ٤٠% منها يؤيد استخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن الإندماج.

وفي ٧ سبتمبر ١٩٩٩ أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية مسودة رأي(Exposure Draft) تتعلق بإندماج الأعمال والأصول غير المملوسة. وتضمنت المسودة ١٤ قضية تتعلق بطرق المحاسبة عن الإندماج ، المحاسبة عن شهرة المحل، المحاسبة عن الأصول غير المملوسة، وقضايا أخري تتعلق بالعرض والإفصاح في القوائم المالية. وأوصت اللجنة بإلغاء طريقة إندماج الحقوق واستخدام طريقة الشراء فقط للمحاسبة عن إندماج الأعمال. وفي يونيو ٢٠٠١ أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية القائمة رقم (١٤١)(Statement

No. 141) الخاصة بإندماج الأعمال، والتي حلت محل القائمة رقم (٣٨) ورأي مجلس مبادئ المحاسبة رقم (١٦) ، وتقضي هذه القائمة بضرورة المحاسبة عن إندماج الأعمال باستخدام طريقة واحدة فقط وهي طريقة الشراء، وأن يسري ذلك إعتباراً من ٢٠٠١/٦/٣٠. وقد أشارت القائمة رقم (١٤١) إلي أن استخدام طريقتين مختلفتين للمحاسبة عن الإندماج - وهما طريقتي الشراء وإندماج الحقوق - قد أدي إلي إنتاج قوائم مالية مختلفة جوهرياً ترتب عليها الآتي: (Statement No. 141 2001)

- أشار المحللون الماليون وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية إلى صعوبة مقارنة النتائج المالية للشركات، وذلك بسبب استخدام طرق مختلفة للمحاسبة عن الاندماج.
- أشار أيضاً مستخدمي القوائم المالية إلى الحاجة الملحة لمعلومات أفضل عن الأصول غير الملموسة، نظرا لزيادة أهميتها كمورد اقتصادي للعديد من الشركات، وزيادة نصيبها بالنسبة للأصول المملوكة فى العديد من عمليات الإندماج. فعلى الرغم من أن طريقة الشراء تعترف بكافة الأصول غير الملموسة عند المحاسبة عن إندماج الأعمال - سواء أكانت منفصلة أو شهرة محل ناتجة عن عملية إعادة التقدير - نجد أن طريقة إندماج الحقوق تعترف فقط بالأصول غير الملموسة المسجلة مسبقاً بدفاتر الشركة المندمجة، لذا كان من الضروري إلغائها.
- أشارت إدارات الشركات إلى أن الاختلافات بين طريقة الشراء وطريقة إندماج الحقوق فى المحاسبة عن إندماج الأعمال، تؤثر على التنافس بين الإندماج (Merger) والامتلاك (Acquisition). فهناك العديد من حالات الامتلاك التى كان ينبغي المحاسبة عنها باستخدام طريقة الشراء، إلا أنه لأغراض الاستفادة من مزايا طريقة إندماج الحقوق، قامت إدارات

الشـــركات بـــتوفيق أوضاعها بما يتفق مع شروط تطبيق طريقة إندماج الحقوق واستخدامها فى المحاسبة عن عملية الإندماج.

وأشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن تطبيق القائمة رقـــم (١٤١) ســـوف يؤدى إلى تحسين التقرير المالي كما يلى: (Statement No. 141 2001).

- تعكـــس القوائـــم المالية الاستثمار فى الشركة المندمجة بصورة أفضل، حيـــث فى طـــريقة الشراء يتم تسجيل عملية الإندماج على أساس القيم المتـــبادلة، ومـــن ثـــم فإنها تقدم لمستخدمي القوائم المالية معلومات عن إجمالي سعر الشراء المدفوع كمقابل لامتلاك شركة أخرى، وهذا يسمح بالتقييم العادل للأداء اللاحق لذلك الاستثمار، وهذه المعلومات بالطبع لا تقدمها طريقة إندماج الحقوق.
- تحسين إمكانية مقارنة المعلومات المالية، حيث أن كافة عمليات الإندماج ســـوف تـــتم المحاســـبة عنها باستخدام طريقة واحدة، ومن ثم يستطيع مســـتخدمي القوائـــم الماليـــة مقارنة النتائج المالية للشركات الداخلة فى الإندماجـــات. ويـــرجع السبب فى ذلك إلى أن الأصول والالتزامات فى عمليات الاندماج يتم قياسها وتسجيلها بنفس الطريقة (على أساس قيمتها العادلة الجارية) وبصرف النظر عن طبيعة التبادل بين الشركات الداخلة فى الاندماج.
- تقديـــم معلومات مالية كاملة، حيث أن تسجيل شهرة المحل الناتجة عن عمـــلية الإندماج يؤدى إلى تقديم معلومات كاملة عن الأصول المملوكة، ومـــن ثم يتمكن المستخدمون من فهم الموارد المملوكة للشركة بصورة أفضـــل، وهذا يؤدى إلى تحسين قدراتهم على التنبؤ بالأرباح وبالتدفقات النقدية المستقبلية.

هذا ويؤدى استخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن الإندماج إلى تخفيض تكاليف المحاسبة عن الإندماج، وذلك بتجنب التكاليف النقدية وغير النقدية التى كانت تتحملها الشركات الداخلة فى الاندماج لتوفيق أوضاعها مع شروط تطبيق طريقة إندماج الحقوق.

ولأهمية شهرة المحل عند استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن الإندماج، أصدرت لجنة معايير المحاسبة المالية فى يونيو ٢٠٠١ القائمة رقم (١٤٢) (Statement No. 142) والخاصة بشهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى (Goodwill and Other Intangible Assets)، والتي تحل محل رأى مجلس مبادئ المحاسبة رقم (١٧)، ويسرى العمل بها اعتباراً من يناير ٢٠٠٢. وتقضى القائمة رقم (١٤٢) بأن شهرة المجل وغيرها من الأصول غير الملموسة التى ليس لها عمر إنتاجي محدد لا تستنفد وإنما يتم اختبارها على الأقل سنوياً لاحتساب الانخفاض (Impairment) فيها، أما الأصول غير المملوسة التي لها عمر إنتاجي محدد فإنها تستنفد علي عمرها الإنتاجي دون حد أقصي ، علي عكس الرأي رقم (١٧) والذي كان يحدد الحد الأقصى لنفاد الأصول غير المملوسة بـ ٤٠ سنة. وأشارت القائمة (١٤٢) إلي أن احتساب الانخفاض في قيمة شهرة المحل يتم علي خطوتين: الأولي تقدير القيمة العادلة للشركة والثانية قياس مقدار الانخفاض إن وجد.

٢/٢: الدراسات السابقة التى اختبرت تأثير طريقة المحاسبة عن الاندماج على أرباح الشركات بعد الاندماج وأسعار أسهمها:

لقد استخدمت معظم الدراسات المحاسبية السابقة التي اهتمت باختيار طريقة المحاسبة عن إندماج الأعمال مدخل دراسة الحدث (Event Study Methodology)، حيث كان الهدف الأساسي لهذه الدراسات هو تحديد ما إذا كان السوق يفضل طريقة الشراء علي طريقة

إندمـــاج الحقـــوق في المحاسبة عن إندماج الأعمال.وعلي الرغم من صعوبة قياس رد فعل السوق المبدئي نحو الطريقة المحاسبية المستخدمة في الإندماج ، إلا أن هـــناك بعـــض الدراسات التي حاولت الوقوف علي ما إذا كانت إحدى الطريقـــتين ستؤدي إلي ارتفاع أسعار الأسهم بالمقارنة بالطريقة الأخرى. فقد اختـــبر" Hong et al 1978 " رد فعل السوق تجاه اختيار طريقة المحاسبة عـــن إندمـــاج الأعمال ، وأشاروا إلي أن هناك اعتقاد بأن ارتفاع الأرباح في حالة استخدام طريقة إندماج الحقوق يؤدي إلي ارتفاع أسعار الأسهم ، ومن ثم يحقق مساهمي هذه الشركات مكاسب غير عادية. وأشاروا إلي أن سوق رأس المـــال الكـــفء (الرشيد) ، سوف يدرك هذه الحقيقة ويكون له انعكاس علي اقتصـــاديات الإندمـــاج. ومـــع ذلك فإن الإدارة تتخوف من أن تؤدي الأرباح المنخفضة إلي انخفاض أسعار الأسهم ، مما ينعكس سلبياً علي المكافأة ، وهذا يعني أن هناك تعارض مع فرض السوق الكفء (الرشيد).

وقـــد أجـــريت دراسة " Hong et al 1978 " علي الفترة من عام ١٩٥٦ -١٩٦٤ ، وهي الفترة التي كانت تستخدم فيها طريقي الشراء واندماج الحقـــوق كطريقتين بديلتين للمحاسبة عن الاندماج، وهي تسبق الشروط التي وضـــعها مجلس مبادئ المحاسبة في الرأي رقم (١٦). وكانت عينة الدراسة تتضـــمن ٣٧ شركة استخدمت طريقة الشراء و ١٢٢ شركة استخدمت طريقة اندماج الحقوق. ولم تجد الدراسة زيادة في أسعار أسهم شركات الاندماج بعد الإعلان عن أرباحها بعد الاندماج. وتم تفسير ذلك بأن المستثمرين لم ينخدعوا عـــلي الرغم من أن شركات العينة التي كانت تستخدم طريقة اندماج الحقوق أظهرت أرباحاً محاسبية أعلي من تلك التي كانت تستخدم طريقة الشراء.

وقـــد أجـــري " Huffman et al 1989 " دراســـة بهدف تأكيد أو رفض النتائج التي توصلت إليها دراسة " Hong et al 1978 "، وذلك علي

عينة من الشركات التي اندمجت خلال الفترة التالية لاصدار مجلس مبادئ المحاسبة للرأي رقم (١٦) – علي عكس دراسة "Hong et al 1978".حيث أجريت الدراسة في الفترة من ١٩٧٦ إلي ١٩٨٥ علي عينة تتضمن ٣٦ شركة اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق و٣٨ شركة اندمجت باستخدام طريقة الشراء ، وذلك باستخدام مدخل دراسة الحدث. وقد جاءت نتائج الدراسة مؤكدة للنتائج التي توصلت إليها دراسة" Hong et al 1978 "، حيث لم يجدوا أي اختلاف جوهري في أسعار الأسهم بين الشركات التي استخدمت طريقة اندماج الحقوق وتلك التي استخدمت طريقة الشراء.

وقد أجري "Davis 1990" دراسة علي عينة تتضمن ٦٩ شركة اندمجت باستخدام طريقة الشراء و ١٠٨ شركة اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧١ إلي ١٩٨٢، وقد أكدت الدراسة نفس النتائج التي توصل إليها " Hong et al 1978 ".

وقد أجرت " Vincent 1997 " دراسة بهدف تحديد ما إذا كان هناك اختلاف في أسعار الأسهم بين الشركات التي استخدمت طريقة الشراء في المحاسبة عن الإندماج وتلك التي استخدمت طريقة إندماج الحقوق ، وذلك بمقارنة نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية (Market-to-Book Ratio) ونسبة السعر إلي الربحية (Price -to- Earnings Ratio) للشركات التي استخدمت طريقة الشراء وتلك التي استخدمت طريقة إندماج الحقوق ومتوسط الصناعة. وقد وجدت الدراسة اختلافات جوهرية في نسبة السعر إلي الربحية بين الشركات التي اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق وتلك التى اندمجت باستخدام طريقة الشراء، حيث كانت النسبة أعلي لدي الشركات التي إندمجت بطريقة إندماج الحقوق في السنة السابقة للإندماج ،

سنة الإندماج ، والسنة التالية للإندماج. وباستخدام أسلوب " كما – لو " (As If –) حيث تم تسوية حسابات الشركات التي اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق كما لو كانت قد إندمجت باستخدام طريقة الشراء والعكس ، تم الوصول لنفس النتائج السابقة.وبالمقارنة بمتوسط الصناعة ، وجدت الدراسة أن نسبة السعر إلي الربحية للشركات التى اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق أعلي من متوسط نسبة الصناعة.

وعلي الرغم من أن " Vincent 1997 " أشارت إلي أن نسبة السعر إلي الربحية للشركات التى اندمجت باستخدام طريقة الشراء لم تختلف جوهرياً عن متوسط نسبة الصناعة، إلا أن نسبة القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية اختلفت بين الشركات التي اندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق ومتوسط نسبة الصناعة وبين الشركات التي إندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق وتلك التي إندمجت باستخدام طريقة الشراء، وذلك قبل إجراء التسويات المتعلقة بأسلوب "كما – لو". وبعد إجراء تسويات " كما – لو " لم يوجد أي اختلاف عن النتائج السابقة، حيث كانت نسبة القيمة السوقية إلي الدفترية للشركات التي إندمجت باستخدام طريقة الشراء أكبر من متوسط نسبة الصناعة ومن النسبة لدي الشركات التي إندمجت باستخدام طريقة إندماج الحقوق.

وأشارت " Vincent 1997 "إلي أن الشركات التي قامت باستخدام طريقة اندماج الحقوق قد يتم تقييم أسهمها بسعر أعلي من تلك التي اندمجت باستخدام طريقة الشراء. ومع ذلك فانه لا يوجد اتفاق علي أن هذا الاختلاف يرجع إلي اختلاف طريقة المحاسبة عن الاندماج.

وأيضاً أشارا " Robinson & Shane 1990 " إلي وجود اختلافات جوهرية بين الشركات التي اندمجت باستخدام طريقة الشراء وتلك التي اندمجت باستخدام طريقة اندماج الحقوق. حيث أشارا إلي أن التكلفة (Out – of – Pocket Cost) التي تتحملها الشركات الداخلة فى الاندماج لتوفيق أوضاعها مع طريقة اندماج الحقوق أعلي بكثير منها في طريقة الشراء ، لذا ينبغي علي هذه الشركات أن تحقق منفعة اقتصادية من وراء استخدامها لطريقة اندماج الحقوق. وكنتيجة لهذه المنفعة فإن الشركات الدامجة (Bidders) والتى استخدمت طريقة اندماج الحقوق يتولد لديها الرغبة في دفع علاوة شراء (Bid Premium) أعلي منها في حالة استخدام طريقة الشراء. وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أنه في حالة الاندماج مقابل أسهم تتضمن طريقة اندماج الحقوق علاوة شراء أعلي منها في حالة الاندماج باستخدام طريقة الشراء. وهذا يعنى أنه في حالة السداد مقابل إصدار أسهم لمساهمي الشركة المندمجة، فإن الشركة الدامجة تتولد لديها الرغبة في دفع علاوة أعلي في حالة استخدام طريقة اندماج الحقوق عنها في حالة استخدام طريقة الشراء. وأشارت الدراسة أيضاً إلي أن نسبة القيمة السوقية إلي الدفترية(Market–to–Book Ratio)كانت أعلي لدي الشركات التي إندمجت بطريقة إندماج الحقوق عنها بالنسبة للشركات التي إندمجت بطريقة الشراء.

وقد اجرى"Weber 2000"دراسة بهدف اختبار مدى استفادة حملة الأسهم الحاليين من استخدام طريقة اندماج الحقوق فى ظل القيود التى وضعتها لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC)، والتى تحد من قدرة الشركة على اعادة شراء الأسهم المصدرة لمدة تزيد عن سنتين تاليتين لعملية الاندماج، عند استخدامها لطريقة اندماج الحقوق فى المحاسبة عن عملية الاندماج.وتضمنت عينة الدراسة مجموعتين من حالات الاندماج، الأولى

تـــتكون مـــن ٥٠ شركة تخلت عن اتفاقيات اعادة الشراء لتتوافق مع استخدام طـــريقة اندماج الحقوق والاستفادة من مزاياها، والثانية تتكون من ٢٧ شركة أعلنت تحولها من طريقة اندماج الحقوق لطريقة الشراء حتى تتمكن من تنفيذ عمـــلية اعادة الشراء بعد الاندماج، ومن ثم تعظيم ثروة الملاك.وأشارت نتائج الدراسة الى أن هناك تأثير سلبى جوهرى على أسعار الاسهم فى حالة اعلان الشركة عن تخليها عن برامج اعادة الشراء لتتوافق مع طريقة اندماج الحقوق، فى حيـــن كـــان الـــتأثير ايجابيا وجوهريا على أسعار الأسهم فى حالة اعلان الشركة عن تحولها الى طريقة الشراء حتى تتمكن من تنفيذ برامج اعادة شراء الأسهم مستقبلا، وبما يتفق مع تعظيم مصلحة الملاك(المساهمين).

وفى دراسة حديثة لـــ "Ayers et al 2000"بهدف تحليل الآثار الناتجة عن الغاء طريقة اندماج الحقوق على القوائم المالية، تم اجراء تحليل"كما – لو" عـــلى عينة من الشركات التى اندمجت خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٧، واســـتخدمت طريقة اندماج الحقوق فى المحاسبة عن عملية الاندماج.حيث تم اعـــادة احتســـاب بعض النسب المالية لشركات العينة كما لو كانت استخدمت طـــريقة الشـــراء فى المحاسبة عن عملية الاندماج، ومن أهم النسب التى تم اختـــبارها: نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة ربحية السهم، ونسبة القيمة الســـوقية الى القيمـــة الدفـــترية.وقد توصلت الدراسة الى أن أثر الغاء طريقة اندمـــاج الحقـــوق على النسب المالية يختلف من صناعة لأخرى، فباستخدام طـــريقة الشـــراء لاعـــداد نفس القوائم المالية المعدة بطريقة اندماج الحقوق انخفضـــت نســـبة العـــائد على حقوق الملكية بنسبة ٦٥% فى مجال الفنادق والخدمات، بينما انخفضت بنسبة ١٣% فقط فى مجال الخدمات المالية.كما ان ربحيـــة الســـهم انخفضـــت بنسبة ٤٢% فى مجال الصناعات الغذائية، بينما انخفضـــت بنســـبة ٨% فقـــط فى مجال الخدمات المالية.وهذا يعنى أن الغاء

طـــريقة اندماج الحقوق سيؤثر فى نسب الربحية فى جميع الصناعات، ولكن بنسب تتفاوت من صناعة لأخرى.

وأيضـــا بعـــد اصـــدار لجنة معايير المحاسبة المالية لمسودة الرأى (Exposure Draft)، والتى أوصت فيها بالغاء طريقة اندماج الحقوق واستخدام طـــريقة الشراء فقط فى المحاسبة عن اندماج الأعمال، أشار" Hopkins et al 2000"الى ان آراء المهـــنيين والأكاديميين فى هذا الشأن انقسمت الى فريقين، يرى الفريق الأول أن الغاء طريقة اندماج الحقوق واستخدام طريقة الشراء فى المحاســـبة عن كافة عمليات الاندماج، سوف يؤدى الى تخفيض أسعار أسهم الشركات موضوع الاندماج.ويرى الفريق الثانى أن المستثمرين يعلمون جيدا أنـــه لا يوجد اختلاف حقيقى فى صافى الربح بين الطريقتين، حيث أنهما فى الـــنهاية يؤديـــان الى نفس التدفق النقدى.وقد أجريت دراســـة" Hopkins et al 2000"بهدف تأكيد صحة أى من الرأيين، وذلك باجراء تجربة معملية للتحكم فى عدد المتغيرات التى كانت الدراسات السابقة قد أهملتها، وتقوم هذه التجربة عـــلى ١١٣ محـــللا ماليـــا لديهـــم الخبرة العملية لتقدير سعر السهم العادى لـــلجمهور.وقـــد جاءت نتائج التجربة مؤيدة لرأى الفريق الأول، حيث كانت تقديـــرات المحللين الماليين لأسعار الأسهم من خلال الاستعانة بالقوائم المالية التقليدية المعدة بطريقة الشراء وفقا لتوصيات لجنة معايير المحاسبة المالية أقل مـــنها عند الاستعانة بالقوائم المالية المعدة بطريقة اندماج الحقوق.وبناء عليه فـــان هـــذه الدراســـة تتفق مع الرأى الذى يقضى بأن الاختلافات بين طرق المحاسبة عن الاندماج تؤثر على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين، ومن ثـــم تؤيد الدراسة توصيات لجنة معايير المحاســـبة المالية ومجـــموعة (G4+1) بالغاء طريقة اندماج الحقوق.

٣/٢: الدراســات السابقة التى اختبرت اتجاهات المديرين نحو اختيار طريقة المحاسبة عن الاندماج:

وفيمــا يتعــلق بمــدي تفضيل المديرين لطريقة معينة للمحاسبة عن اندمــاج الأعمال بعد إصدار مجلس مبادئ المحاسبة للرأي رقم (١٦)، اختبرا " Anderson & Louderback 1975 " نتائج التطبيق العملي لهذا الرأي ، وذلــك باســتخدام عينة مكونة من ١٧٨ حالة اندماج خلال الفترة من ١٩٦٧ وحــتى ١٩٧٤. وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي اهتمت بدراسة آثــار استخدام طريقة الشراء وطريقة اندماج الحقوق في المحاسبة عن اندماج الأعمــال. وقد استنتجا أنه حتى في ظل الشروط التي وضعها الرأي رقــم (١٦)،فــإن إدارة الشــركات موضوع الاندماج لازالت تعتبر طريقة اندماج الحقوق هي الطريقة الأفضل لتعظيم الأرباح في المستقبل.

وقد أشار " Nathan 1988 " إلي أن مجلــس مبادئ المحاســبة في الرأيين رقمي (١٦) و (١٧) قد حدد شروطا لاستخدام طريقة اندماج الحقوق، مما دفع إدارة الشركات الدامجة الى احتساب مكافأة لإدارة الشركات المندمجة، وذلــك مــن أجــل الــتعاون معها لتتوافق مع شروط استخدام طريقة اندماج الحقــوق.أضــف إلي ذلك أن مجلس مبادئ المحاسبة قد أدي إلي ارتفاع قيمة شهرة المحل، مما دفع الشركات لاستخدام طريقة اندماج الحقوق كبديل لطريقة الشــراء. وقد غطت عينة الدراسة الفترة من ١٩٦٣ إلي ١٩٧٨ ، وتضمنت ٤٦١ شركة استخدمت طريقة الشراء وطريقة اندماج الحقوق. وأشارت نتائج الدراســة إلي أن معظم الشركات الدامجة تسعي لاختيار طريقة المحاسبة عن الاندمــاج التي تعظم أرباحها – وهي طريقة إندماج الحقوق. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة سلبية بين شهرة المحل واستخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عــن عمــلية الاندماج، حيث كلما زادت قيمة شهرة المحل كلما قل استخدام

طريقة الشراء وزاد استخدام الإدارة لطريقة اندماج الحقوق في المحاسبة عن الاندماج.

وقد استخدم " Robinson & Shane 1990 " منهج دراسة الحدث لأغـراض تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين طريقة المحاسبة عن الإندماج والمكافـأة المدفوعة لإدارة الشركة المندمجة.وأجريت الدراسة علي عينة من الشركات التي اندمجت خلال الفترة من ١٩٧٢ إلي ١٩٨٢، وتوصلت إلي أن إدارة الشـركات تفضـل طريقة إندماج الحقوق ، ويرجع السبب في ذلك إلي الآثـار الإيجابية لتلك الطريقة على أرباح ما بعد الإندماج. واشارت الدراسة إلي أن علاوة الشراء كانت أعلي لدى الشركات التيهاستخدمت طريقة إندماج الحقـوق عنها لدى الشركات التي استخدمت طريقة الشراء..وبهذا فإنها تدعم نفس النتيجة التي توصـل إلـيها " Nathan 1988 "، والـتي تقـضي بأن الشـركات الدامجـة تدفـع لإدارة الشركات المندمجة مكافأة لأغراض توفيق الأوضاع مع الرأي رقم (١٦) واستخدام طريقة إندماج الحقوق.

وقد اهتمت دراسـة " Nathan & Dunne 1991 " بدراسـة أثر الـرأيين رقمـي (١٦) و (١٧) الذين أصدرهما مجلس مبادئ المحاسبة علي تفضـيل المديـرين لأي مـن طـريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق عند المحاسـبة عن إندماج الأعمال. وتضمنت عينة الدراسة ٣٦١ شركة من بينها ١٥٨ شركة إندمجت قبل إصدار الرأي رقم (١٦) والباقي بعد إصداره، وذلك خـلال الفـترة مـن ١٩٦٣ إلـي ١٩٨٥. وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن الاخـتيار مـن بين الطريقتين في حالة مبادلة الأسهم يتوقف علي قيمة شهرة المحـل المقدرة ، حيث تفضل إدارة الشركات الدامجة طريقة إندماج الحقوق فـي حالة زيادة القيمة المقدرة للشهرة. وأنه كنتيجة لتطبيق الرأي رقم (١٦) لمجـلس مبادئ المحاسبة ، زاد عدد الشركات التي استخدمت طريقة الشراء

عـــنه قبل تطبيق هذا الرأي. وأن الشركات الدامجة ذات المركز المالي القوى تفضـــل استخدام طريقة الشراء علي طريقة إندماج الحقوق عند المحاسبة عن إندماج الأعمال.

وقد وجـــد " Ayers et al 1998 " أن ١٥% مـــن الشـــركات التي إندمجـــت باســـتخدام طـــريقة اندماج الحقوق، حققت عوائد غير عادية ترجع مباشرة لاستخدام طريقة إندماج الحقوق. وأشاروا إلي أن الشركات لأغراض المحافظـــة علي الأرباح المستقبلية تستخدم طريقة إندماج الحقوق. كما أكدوا نفس ما توصل إليه " Nathan 1988 " و " Robinson & Shane 1990 " وهـــو أن الشـــركات مســـتعدة لدفع مكافأة لأغراض استخدام طريقة إندماج الحقوق، وقد أجريت هذه الدراسة علي عينة من الشركات التي إندمجت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلي ١٩٩٦.

وقد وجـــد " Walter 1999 " أن هناك اتجاه عـــام لـــدي المديرين نحـــو تفضـــيل طريقة إندماج الحقوق علي طريقة الشراء عند المحاسبة عن إندمـــاج الأعمـــال، ممـــا يدفعهـــم إلي تحمل تكاليف إضافية لتوفيق أوضاع الشركات مع شروط تطبيق طريقة إندماج الحقوق،ومثال ذلك مافعلته شركـــة (AT&T) للاتصـــالات عـــند اقتـــنائها لشـــركة (NCR) لصناعة الحاسبات الالكـــترونية، حيـــث عرضت عليها زيادة قدرها ٥ دولار للسهم مقابل توفيق أوضـــاعها لاستخدام طريقة اندماج الحقوق فى المحاسبة عن عملية الاقتناء. ويـــرجع السبب في ذلك إلي أن طريقة إندماج الحقوق تؤدي إلي صافي ربح أعـــلي مـــنه فـــي طـــريقة الشراء ، كنتيجة لتجنب مصروف استنفاد الشهرة والزيادة فى مصروف الإهلاك الناتجة عن إعادة تقييم أصول الشركة المندمجة عـــلي أساس القيمة العادلة الجارية في تاريخ الإندماج. وقد انتقد " Walter 1999 " تفضـــيل المديـــرين لطـــريقة إندماج الحقوق علي طريقة الشراء لما

بصاحبها من ارتفاع في رقم صافي الربح، مشيرا الى أن هذا التفضيل ليس له أساس منطقي. حيث أن مصروف استنفاد الشهرة والزيادة في مصروف الإهلاك هي مصروفات دفترية (غير نقدية) ينخفض بها صافي الربح دون أن يكون لها تأثير حقيقي علي الربح الناتج عن النشاط الفعلي للشركة الدامجة. وبناء عليه فوفقاً لفرض السوق الكفء (الرشيد) من المتوقع أن يتجاهل المستثمرون ذلك. وهذا ما أكدته دراسة " Hong et al 1978 " ودراسة " Davis 1990 "، حيث أشارا إلي عدم تأثر أسعار الأسهم إيجابياً بإستخدام طريقة إندماج الحقوق في المحاسبة عن إندماج الأعمال.

وقد أجرى "Aboody et al 2000"دراسةبهدف الوقوف على أسباب تفضيل ادارات الشركات لطريقة معينة للمحاسبة عن عملية الاندماج عند اتخاذ قرار الاندماج.وتضمنت عينة الدراسة ٦٨٧ حالة اندماج تمت عن طريق تبادل أسهم(Stock-for-Stock)وذلك خلال الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٧، ومن بين هذه الحالات ٤٢٥ حالة تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة اندماج الحقوق، وباقى الحالات تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة الشراء.وأشارت نتائج الدراسة الى أنه فى حالة ارتفاع قيمة شهرة المحل يؤدى نظام الحوافز القائم على الأرباح(Earning-Based)الى حث المديرين نحو توفيق أوضاع شركاتهم بما يتفق مع شروط استخدام طريقة اندماج الحقوق، بينما لم توجد أى علاقة بين نظام الحوافز القائم على سعر السهم(Stock-Based)وقرار اختيار طريقة المحاسبة عن الاندماج.وأشارت الدراسة الى أن المديرين عند اختيارهم لطريقة المحاسبة عن الاندماج يميلون لاختيار الطريقة التى تعظم مصلحتهم الخاصة-وهى طريقة اندماج الحقوق-لذا فان الدراسة تؤيد توصية لجنة معايير المحاسبة المالية ومجموعة(G4 + 1) بالغاء طريقة اندماج الحقوق واستخدام طريقة الشراء فقط عند المحاسبة عن كافة حالات الاندماج.

ويتضح من الدراسات السابقة أن الجمعيات واللجان العلمية والباحثين في مجال المحاسبة، قد اتفقوا على ضرورة الغاء طريقة اندماج الحقوق واستخدام طريقة الشراء فقط فى المحاسبة عن اندماج الأعمال.ويبقى الآن الوقوف على واقع الممارسة المحاسبية بشأن عملية الاندماج فى جمهورية مصر العربية وأثرها على ربحية وأسعار الأسهم بعد الاندماج، وهذا ما دفع الباحث الى اجراء دراسة تطبيقية - كما هو وارد فى الجزء التالى من البحث.

٣ - الدراسة التطبيقية :

لأغراض تحقيق هدف البحث والذى يتمثل فى استكشاف واقع الممارسة المحاسبية بشأن عملية اندماج الاعمال فى جمهورية مصر العربية واثرها على ربحية واسعار الاسهم بعد الاندماج، تم اجراء دراسة تطبيقية على النحو الاتى :

١/٣: صياغة فروض الدراسة التطبيقية :

يتم الاندماج بين الشركات بغرض تحقيق العديد من الاهداف، من اهمها تحقيق نموا اقتصاديا، الحد من المنافسة، والاحتكار. ويختبر الفرض التالى الهدف من وراء اندماج الاعمال فى جمهورية مصر العربية ، خاصة وانه قد زاد فى الاونة الاخيرة :

الفرض الاول : تتم عملية الاندماج فى جمهورية مصر العربية بهدف تحقيق النمو الاقتصادى بصفة اساسية .

وتتم المحاسبة عن عملية الاندماج باستخدام احدى ثلاث طرق تنافسية هى : طريقة الشراء، طريقة اندماج الحقوق ، وطريقة البداية الجديدة

وان كانت طريقة الحيازة الجديدة غير شائعة الاستخدام . وقد اوصت مجموعة(I + G4)باستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن عملية الاندماج ، ولكنت تلك لجنة معايير المحاسبة المالية باصدارها للقائمة رقم (١٤١) والتى تقضى بالمحاسبة عن عملية الاندماج باستخدام طريقة واحدة فقط هى طريقة الشراء، ويرجع السبب فى ذلك من وجهة نظر لجنة معايير المحاسبة المالية ومجموعة (I + G4)الى ان استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عملية الاندماج يحقق ملاءمة البيانات ، امكانية الاعتماد ، وامكانية المقارنة. ويختبر الفرض الثانى للدراسة التطبيقية مدى استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عملية الاندماج فى جمهورية مصر العربية ، فى حين يختبر الفرض الثالث وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة والمهتمين بعملية الاندماج فى جمهورية مصر العربية بشأن مدى قدرة طريقة الشراء على تحقيق ملاءمة البيانات ، امكانية الاعتماد ، وامكانية المقارنة ، وذلك كما يلى:

الفرض الثانى : تعتبر طريقة الشراء من اكثر الطرق شيوعا للمحاسبة عن اندماج الاعمال فى جمهورية مصر العربية .

الفرض الثالث : تؤدى طريقة الشراء الى تحقيق ملاءمة البيانات، امكانية الاعتماد ، وامكانية المقارنة .

وفيما يتعلق بتأثير طريقة المحاسبة عن الاندماج على ربحية السهم ، فقد وجدت البحوث الحديثة اختلافات جوهرية بين الشركات التى اندمجت باستخدام طريقة اندماج الحقوق وتلك التى اندمجت باستخدام طريقة الشراء (Vincent 1997). فالشركات التى استخدمت طريقة اندماج الحقوق فى

المحاسبة عن عملية الاندماج كانت نسبة السعر الى الارباح(Price – to – Earnings) اعلى منها لدى الشركات التى استخدمت طريقة الشراء. هذا وان كان من المتوقع ان تؤدى المصروفات الناتجة عن استنفاد شهرة المحل والزيادة فى مصروف اهلاك الاصول الى زيادة نسبة السعر الى الارباح فى ظل طريقة الشراء عنها فى ظل طريقة اندماج الحقوق ، ومن ثم فان ارتفاع نسبة السعر الى الربح فى ظل طريقة اندماج الحقوق يرجع الى ارتفاع القيمة السوقية للمنشأة بعد الاندماج (Loughran & Vijh 1997).اضف الى ذلك انه عند الدفع عن طريق اسهم فان الشركات المشترية (الدامجة) تميل لدفع علاوة اعلى للشركات المشتراه (المندمجة) عند استخدام طريقة اندماج الحقوق(Robinson & Shane 1990 and Ayers et al 1998).ومع ذلك فان المنافع الاقتصادية التى تجعل الشركات موضوع الاندماج تستخدم طريقة محاسبية دون اخرى لازالت غير واضحة ، هذا ولم تبين البحوث السابقة ما اذا كانت الاختلافات فى العلاوة من طريقة لاخرى يرجع الى اداء الشركة فى المستقبل أم الى اختلاف طريقة المحاسبة عن الاندماج. ويختبر الفرض الرابع للدراسة التطبيقية تأثير طريقة المحاسبة عن الاندماج على ارباح الشركات بعد الاندماج كما يلى :

الفرض الرابع : يؤدى استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عملية الاندماج الى التأثير سلبا على ربحية السهم لدى الشركات الدامجة بعد الاندماج ٠

وقد اشار "Lev 1989 " الى ان لجنة معايير المحاسبة المالية اكدت على دور الارباح فى دعم مستخدمى القوائم المالية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ٠ واشار "Pincus 1993" الى ان طرق المحاسبة عن الاندماج

تؤثـر على الارباح، ومن ثم تؤثر على المعلومات التى تقدمها تلك الارباح. واختـبر رد فعـل سوق الاسهم تجاه الارباح المختلفة لطريقتى المحاسبة عن الاندمـاج ، مركـزا عـلى السؤال الذى اثارته مجموعة(G4 + 1)والمتعلق بامكانيـة مقارنـة الارباح • وقـد اشـارت لجنة معايير المحاسبة المالية ومجموعـة (G4 + 1)الى ان القابـلية لـلمقارنة تـتأثر سلبا بعدم قدرة مسـتخدمى القوائم المالية على اجراء التسويات الضرورية للتحول من طريقة اندمـاج الحقـوق الى طريقة الشراء. وهذا يعنى ان المستثمرين غير قادرين عـلى اجراء التسويات الدقيقة للارباح استنادا الى البيانات المتاحة ، ومن ثم يـؤدى الاخـتلاف فى ربحية السهم الناتج عن اختلاف طريقة المحاسبة عن الاندمـاج الى الـتأثير عـلى اسعار الاسهم • وهذا ما دفع الباحث لصياغة الفرض التالى :

الفـرض الخـامس : يـؤدى استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عملية الاندمـاج الى الـتأثير سلبا على اسعار اسهم الشركات الدامجة بعد الاندماج •

وحـتى تكـتمل جوانـب الدراسة الاستكشافية كان من الضرورى الوقـوف على مدى تفضيل ادارة الشركات بجمهورية مصر العربية لطريقة معيـنة للمحاسبة عن الاندماج.حيث اشار "Aboody et al 2000" الى ان المديـرين يتصـرفون بما يتفق مع مصلحتهم الخاصة عند اختيارهم لطريقة المحاسـبة عـن الاندماج ، ويتوقف ذلك على نظام الحوافز المتبع • ويخبر الفرض التالى مدى تفضيل الادارة لطريقة معينة للمحاسبة عن الاندماج :

الفـرض السادس : تفضل ادارة الشركات الداخلة فى الاندماج فى جمهورية مصـر العربية استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عملية الاندماج.

٢/٣: عينة الدراسة التطبيقية :

تتكون عينة الدراسة التطبيقية من ١٠٥ مفردة ، منها ٤٥ مفردة من المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية ، ٣٥ مفردة من المحاسبين بقطاع الخبرة الحسابية بالهيئة العامة لسوق المال ، و٢٥ مفردة من مديرى الادارات المالية للشركات التى نفذت عملية اندماج ٠ وروعى فى اختيار مفردات هذه العينة مشاركتها الفعلية فى عملية الاندماج، وذلك لضمان صدق التعبير عن واقع عملية اندماج الاعمال فى جمهورية مصر العربية.

٣/٣ : اسلوب جمع بيانات الدراسة التطبيقية :

تتكون بيانات الدراسة التطبيقية من جزئين ، يتعلق الجزء الاول باسعار تداول اسهم الشركات التى نفذت عملية اندماج فى بورصة الاوراق المالية قبل وبعد عملية الاندماج ، وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات هيئة سوق المال عن الفترة من عام ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠٠، وتخص ٢٦ شركة اندمجت فى ١٣ شركة، وتمثل اجمالى عمليات الاندماج حتى عام ٢٠٠٠. وتم تجميع الجزء الثانى من البيانات باستخدام اسلوب قائمة الاستقصاء* ، والتى صممت وفقا لمقياس "ليكارت" ذو الخمس نقاط ، باستثناء بعض الاسئلة التى صممت للاجابة عليها "بنعم" ام "لا" ٠ وقد تم توزيع ١٥٠ قائمة استقصاء على مفردات العينة ، استلم منها ١٣٣ قائمة ، استبعد منها ٥ قوائم لعدم استيفائها بالكامل و٢٣ قائمة لعدم مشاركة مفرداتها فى عمليات اندماج ٠ وبذلك تكون قوائم الاستقصاء المرغوبة والتى استخدمت فى التحليل ١٠٥ قائمة ، وهى التى تمثل استجابات مفردات عينة الدراسة التطبيقية ،

---

* أنظر الملحق رقم (٢).

٤/٣ : الاساليب الاحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة التطبيقية :

لاغـراض اختـبار فـروض الدراسـة التطبيقية تم تحليل البيانات باستخدام بعض الاساليب الاحصائية الملائمة لطبيعة هذه البيانات وهى :

١- اسـلوب النسـب المـئوية : حيث تم استخدام النسب المئوية لاستجابات مفردات عينة الدراسة التطبيقية كمؤشرات وصفية لمتغيرات الدراسة .

٢- اختـبار "Kruskal-Wallis" : وهـو اختبار لا معلمى يتفق مع طبيعة البيانات ، وتـم اسـتخدامه بغرض دراسة مدى الاتفاق بين استجابات مجموعـات الدراسـة التطـبيقية الـثلاثة (المراجعين بمكاتب المراجعة الخارجية ، المحاسبين بقطاع الخبرة الحسابية بالهيئة العامة لسوق المال ، ومديرى الادارات المالية بالشركات الداخلة فى عمليات اندماج) .

٣- اسـلوب تحـليل السلاسل الزمنية : وتم استخدامه بغرض دراسة الاتجاه العـام لاسعار اسهم الشركات التى نفذت عملية الاندماج ، وذلك قبل وبعد عملية الاندماج.

٥/٣ تحليل بيانات الدراسة التطبيقية :

باستخدام الاساليب الاحصائية سابقة الذكر ، تم تحليل بيانات الدراسة التطبيقية على النحو الاتى :

اولا : لاغـراض اختبار الفرض الاول للدراسة التطبيقية تم تحليل استجابات مفـردات عيـنة الدراسـة على السؤال الثانى للاستقصاء ، ومن خلال تحليل النسب المئوية واستخدام اختبار "Kruskal-Wallis" تم رفض هـذا الفـرض (انظـر الجدول بالملحق رقم (٣)).حيث تشير النسب المـئوية الى ان عمليات الاندماج فى مصر لا تتم بصفة اساسية بهدف تحقيق نموا اقتصاديا ، ويؤكد اختبار "Kruskal-Wallis" وجود اتفاق عـلى ذلـك بين مجموعات الدراسة الثلاثة ، حيث ان القيمة الاحتمالية

(P.Value) اكبر من ٠,٠٥ مما يعنى عدم وجود اختلافات جوهرية بين استجابات المجموعات الثلاثة ٠ واتفقت المجموعات الثلاثة على ان عمليات الاندماج فى مصر تتم بصفة اساسية بهدف :

١- تحقيق وفرا ضريبيا من خلال الاعفاء المقرر على رأس المال وفقا لاحكام المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١) ٠ كما ان الشركات الاستثمارية المعفاة ضريبيا بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ، عندما تنتهى مدة اعفائها الضريبى تقوم بتكوين شركة وهمية تندمج فيها لتتمتع باعفاء ضريبى جديد ٠

٢- تعديل المركز المالى للشركة من خلال اعادة تقييم الاصول ، وذلك لتحسين قدرة الشركة على الاقتراض من البنوك ٠

ثانيا : لاغراض اختبار الفرض الثانى للدراسة التطبيقية تم تحليل استجابات مفردات العينة عن السؤال الثالث للاستقصاء ، وقد اسفرت نتائج تحليل النسب المئوية واختبار "Kruskal-Wallis" عن رفض هذا الفرض. واتفقت عينة الدراسة على وجود طريقة للمحاسبة عن الاندماج تخضع لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى المواد المتعلقة بالاندماج (قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ٠ وتقوم الطريقة المتبعة على الخطوات الاتية:

١- اعادة تقييم اصول وخصوم الشركة المندمجة والدامجة من قبل لجنة تشكل لهذا الغرض ، وتحت اشراف الهيئة العامة لسوق المال ٠

٢- يتم اثبات اصول وخصوم الشركة المندمجة فى دفاتر الشركة الدامجة وفقا للقيم الناتجة عن اعادة التقييم (القيم العادلة الجارية).

٣- يتم زيادة رأس مال الشركة الدامجة بقيمة صافى اصول الشركة المندمجة وفقا لاعادة التقييم ، ويتم اصدار اسهم بالقيمة الاسمية كمقابل لصافى اصول الشركة المندمجة ، وبالتالى فانه لا يتم اثبات شهرة محل موجبة او سالبة .

٤- وفى السنوات الاخيرة جرت الهيئة العامة لسوق المال على اثبات صافى اصول الشركة الدامجة بالقيم العادلة الجارية مع تعلية رأس المال بمقدار الزيادة عن القيم الدفترية ، وذلك باصدار اسهم منحة (مجانية) لمساهمى الشركة الدامجة، وهو اجراء مخالف لطريقة الشراء، ولم تتطلبه اى طريقة محاسبية متعارف عليها فى مجال الاندماج. ويعتبر هذا الاجراء مخالفا للمادة ١٣١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والتى تقضى باعادة التقييم لكل من الشركة الدامجة والمندمجة ، ولكن ليس بغرض اثبات صافى اصول الشركة الدامجة وانما لاحتساب عدد الاسهم التى يتم اصدارها لمساهمى الشركة المندمجة مع الحفاظ على حقوق المساهمين فى الشركة الدامجة .

ثالثا : لاغراض اختبار الفرض الثالث للدراسة التطبيقية ، تم تحليل استجابات مفردات العينة عن السؤال الرابع ، الخامس ، السادس ، والسابع عشر. وتشير نتائج تحليل النسب المئوية واختبار "Kruskal-Wallis" الى وجود اتفاق بين مجموعات الدراسة الثلاثة على ان طريقة الشراء هى الطريقة الوحيدة للمحاسبة عن الاندماج التى تحقق ملاءمة البيانات، امكانية الاعتماد ، والقابلية للمقارنة ، وهذا يؤكد صدق هذا الفرض الثالث للدراسة التطبيقية .

رابعا : لاغراض اختبار الفرض الرابع للدراسة التطبيقية تم تحليل استجابات مفردات العينة عن السؤال السابع للاستقصاء ، وتشير نتائج تحليل

النسب المئوية واختبار "Kruskal-Wallis" الى صدق هذا الفرض، حيث اتفقت مجموعات الدراسة الثلاثة على ان طريقة الشراء وطريقة البداية الجديدة لهما تأثير سلبى على ربحية السهم لدى الشركات بعد الاندماج، كما اتفقت ايضا على أن طريقة المحاسبة عن الاندماج المتبعة فى جمهورية مصر العربية لها نفس التأثير السلبى على ربحية السهم. ويرجع السبب فى ذلك الى ان هذه الطريقة تودى الى زيادة عدد الاسهم كنتيجة لاصدار اسهم جديدة لمساهمى الشركة المندمجة واصدار اسهم منحة لمساهمى الشركة الدامجة، مما يعنى تقسيم الربح على عدد اكبر من الاسهم ، ومن ثم تخفيض ربحية السهم بعد الاندماج .

خامسا : لاغراض اختبار الفرض الخامس للدراسة التطبيقية ، تم تحليل استجابات مفردات العينة عن السؤال الثامن للاستقصاء . وتشير نتائج تحليل النسب المئوية واختبار "Kruskal-Wallis" الى صدق هذه الفرض، حيث اتفقت مجموعات الدراسة الثلاثة على ان طريقة الشراء وطريقة البداية الجديدة لهما تأثير سلبى على اسعار الاسهم بعد الاندماج ، كما اتفقت ايضا على ان طريقة المحاسبة عن الاندماج المتبعة فى جمهورية مصر العربية لها نفس التاثير السلبى على اسعار الاسهم بعد الاندماج . ويرجع السبب فى ذلك الى انخفاض ربجية السهم بعد الاندماج ، والى زيادة العدد المطروح من الاسهم فى سوق الاوراق المالية (اسهم مصدرة لمساهمى الشركة المندمجة واسهم المنحة لمساهمى الدامجة) مما يعنى زيادة العرض عن الطلب، وهذا ما ادى الى انهيار اسعار الاسهم للشركات الداخلة فى الاندماج فى بورصة الاوراق المالية.

ويؤكد النتيجة السابقة تحليل السلاسل الزمنية لاسعار اسهم الشركات الداخلة فى الاندماج عن الفترة من عام ١٩٩٦ الى عام ٢٠٠٠، حيث يشير الاتجاه العام للسلاسل الزمنية* الى انخفاض اسعار الاسهم بعد الاندماج للشركات الداخلة فى الاندماج.

سادسا : لأغراض اختبار الفرض السادس للدراسة التطبيقية، تم تحليل استجابات مفردات العينة عن السؤال التاسع للاستقصاء.وأشارت نتائج تحليل النسب المئوية واختبار "Kroskal-Wallis" الى اتفاق مجموعات الدراسة الثلاثة على ان الادارة تفضل طريقة اندماج الحقوق للمحاسبة عن اندماج الأعمال دون غيرها من طرق المحاسبة عن الاندماج، مما يعنى رفض الفرض السادس للدراسة التطبيقية.ويرجع السبب فى ذلك الى أنه فى ظل طريقة اندماج الحقوق تتم المحاسبة عن عملية الاندماج بالقيم الدفترية للشركة المندمجة، مما يعنى تجنب الزيادة فى مصروف الاهلاك وفى مصروف استنفاد شهرة المحل. ومن ثم تجنب الآثار السلبية لعملية الاندماج على صافى الربح بعد الاندماج، مما ينعكس ايجابيا على مكافأة الادارة والتى تحتسب كنسبة من صافى الربح، وهذا ما يجعل الادارة تفضل طريقة اندماج الحقوق فى المحاسبة عن عملية الاندماج.

---

* أنظر الملحق رقم (٤).

الخلاصة والنتائج والتوصيات

فى الاونة الأخيرة زاد الاهتمام بطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال مـــع الزيادة فى حالات الاندماج، وقد أدى هذا الى قيام لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) فى يونيو ٢٠٠١ باصدار القائمة رقم (١٤١)، والتى تقضى بالغاء طريقة اندماج الحقوق واستخدام طريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن كافة عمليات الاندماج.وكان قد أن أيدتها فى ذلك مجموعة (G4 + 1) بعد دراســـة مستفيضة لواقع المحاسبة عن عمليات الاندماج، أسفرت عن اصدار تقريـــر موقف (Position Paper) فى سبتمبر عام ١٩٩٩، يقضى باستخدام طـــريقة الشـــراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن اندماج الأعمال والغاء طريقة اندماج الحقوق.

وتمشيا مع الاهتمام الدولى بطرق المحاسبة عن اندماج الأعمال، كان مـــن الضـــرورى اجـــراء الدراســـة الحالية، والتى تستهدف استكشاف واقع الممارسة المحاسبية لعمليات الاندماج فى جمهورية مصر العربية وتأثير ذلك على ربحية وأسعار الأسهم بعد الاندماج.ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة تطبيقية على عينة قوامها ١٠٥ مفردة منها ٤٥ مفردة من المراجعين بمكاتب المـــراجعة الخارجية، ٣٥ مفردة من المحاسبين بقطاع الخبرة الحسابية بالهيئة العامة لسوق المال، وباقى المفردات (٢٥ مفردة) من مديرى الادارات المالية بشركات نفذت عمليات اندماج.كما شملت الدراسة التطبيقية تحليل الاتجاه العام لأسعار اسهم ٢٦ شركة مسجلة فى بورصة الأوراق المالية ونفذت ١٣ عملية اندمـــاج خـــلال الفـــترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٠.وباستخدام بعض الأساليب الاحصائية الملائمة لطبيعة بيانات الدراسة التطبيقية كأسلوب تحليل النســـب المـــئوية، اختبار "Kroskal-Wallis"، وتحليل السلاسل الزمنية تم الوصول للنتائج الآتية:

١- أن عمليات اندماج الأعمال فى جمهورية مصر العربية تتم بالدرجة الأولى بهدف:

أ- تحقيق وفرا ضريبيا من خلال الاستفادة من الاعفاء المقرر على رأس المال وفقا لأحكام المادة ١٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، أو بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالنسبة لشركات الاستثمار.

ب-تعديل المركز المالى من خلال اعادة تقييم الأصول، وذلك لتحسين قدرة الشركة على الاقتراض من البنوك.

٢- تتم المحاسبة عن عملية اندماج الأعمال فى جمهورية مصر العربية بطريقة لاتتفق مع اى من طرق المحاسبة المتعارف عليها، حيث فيها يتم اعادة تقييم اصول كل من الشركة المندمجة والدامجة، على أن تقوم الشركة الدامجة باصدار أسهم بالقيمة الأسمية لمساهمى الشركة المندمجة كمقابل لصافى الأصول المنتقلة- وبالتالى لاتوجد شهرة محل موجبة أو سالبة- واصدار أسهم منحة (مجانية) لمساهمى الشركة الدامجة كمقابل للزيادة الناتجة عن اعادة تقييم أصول الدامجة.

٣- تعتبر طريقة الشراء هى الطريقة الوحيدة من بين طرق المحاسبة عن الاندماج التى تحقق ملاءمة البيانات، امكانية الاعتماد، والقابلية للمقارنة.

٤- تؤدى كل من: طريقة الشراء، طريقة البداية الجديدة، والطريقة المتبعة فى جمهورية مصر العربية الى التأثير سلبا على ربحية وأسعار الأسهم بعد الاندماج.وكان التأثير السلبى للطريقة المتبعة فى مصر أكثر حدة، حيث ادى اصدار أسهم منحة لمساهمى الشركة الدامجة الى تخفيض ربحية السهم وزيادة عدد الأسهم

المطروحة للتداول فى سوق الاوراق المالية، مما أدى الى انهيار اسعار الأسهم بعد الاندماج.

٥- أن ادارة الشـــركات فى جمهورية مصر العربية تفضل المحاسبة عـــن عمـــليات اندماج الأعمال باستخدام طريقة اندماج الحقوق، ويرجع السبب فى ذلك- من وجهة نظرهم-الى أن هذه الطريقة ليـــس لها تاثير على صافى الربح بعد الاندماج، ومن ثم لا تتأثر المكافأة.

وعلى ضوء ما توصل اليه الباحث من نتائج يوصى بضرورة الاخذ بما توصلت اليه لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجـــــــــــموعة (G4 + 1)، وذلـــك باســـتخدام طـــريقة الشراء كطريقة وحيدة للمحاسبة عن اندمـــاج الأعمـــال فى جمهورية مصر العربية لما تحققه من مزايا عديدة.كما يوصى بتطبيق القائمة (١٤٢) بشأن معالجة شهرة المحل الناتجة عن عمليات الاندماج.وبلا شك أن هذا سوف يؤدى الى الحد من عمليات الاندماج الوهمية التى تتم بغرض تحقيق مزايا ضريبية، ويجعل الاندماج قاصرا على العمليات التى تتم بهدف تحقيق النمو الاقتصادى.

مراجـــــع البحـــــث

أولا: المراجع العربية:

- قـــانون رقـــم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة التاسعة عشرة ، ١٩٩٩.

- قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية الصـــادرة بقـــرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٩٧، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الخامسة، ١٩٩٩.

-قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل وفقا لآخر التعديلات بالقـــانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣(الضريبة الموحدة)،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٩٩.

-لارسن، جون؛ موسش، ف.، *المحاسبة المتقدمة – الجزء الأول*، تعريب الدكتور وصفى عبد الفتاح أبوالمكارم، دار المريخ للنشر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

-Aboody, D.; R. Kasznik; and M. Williams, "Purchase Versus Pooling in Stock- for – Stock Acquisition: Why do Firms Care?", *Journal of Accounting and Economics*, (2000).

-Anderson, J.C. and J.G. Loudeerback, "Income Manipulation and Purchase/Pooling: Some Additional Results", *Journal of Accounting Research*, (Autumn 1975).

-Ayers, B.; C. Lefanowicz ; and J.Robinson, "Do Firms Purchase the Pooling Method?", Working Paper, University of Georgia, 1998.

-Ayers, B.C.; Lefanowicz, C.E; and , J.R. Robinson "The Financial Statement Effects of Eliminating the Pooling-of-Interests Method of Acquisition Accounting", *Accounting Horizons,* (March 2000), Vol.14, No.1.

-Davis, M, "APB16: Time to Reconsider", Journal of Accountancy (October 1991), PP.99-107.

-Davis.M, "Differential Market Reaction to Pooling and Purchase Methods", *The Accounting Review* (July 1990), PP.696-709.

-Financial Accounting Standards Board, *News Release: FASB to Eliminate Pooling of Interests Accounting*, Norwalk, Conn., FASB, April 21, 1999.

-Financial Accounting Standards Board, Summary of Statement No.141, Business Combinations (Issued 6/2001), *http://accounting.rutgers.edu/raw/fasb/st/summary/stsum 141.html*.

-Financial Accounting Standards Board, Summary of Statement No.141, Goodwill and Other Intangible Assets (Issued 6/2001),*http://accounting.rutgers.edu/raw/fasb/st/summary/ stsum 142.html*.

-G4+1, "Convergence on Accounting Methods for Business Combinations" *IASC*, London, 1998.

-Hong, H.; R.Kaplan; and G.Mandelker, "Pooling vs. Purchase: The Effects of Accounting for Mergers on Stock Price", *The Accounting Review* (January 1978), PP.31-47.

-Hopkins, P.E.; Houston, R.W.; and M.F. Peters, "Purchase, Pooling, and Equity Analysts, Valuation Judgments", *The Accounting Review* (July 2000), Vol.75, No.3.

-Huffman, S.; P. Peterson; and M. Sullivan, "Polling vs. Purchase: The Accounting for Mergers and Stock Price Effects", *Working Paper*, Florida State University, August 1989.

-Johnson, T., and B. Yokley, "Special Report: Issues Associated with the FASB Project on Business Combinations", *Financial Accounting Series*, June 1997.

-Lev, B., "On the Usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Directions from Two Decades of Empirical Research", *Journal of Accounting Research* (Supplement 1989), PP.153-92.

-Loughran, T., and A.Vijh, "Do Long-Term Shareholders Benefit From Corporate Acquisitions?" *The Journal of Finance* (December 1997), PP.1765-90.

-Nathan, K. and D. Dunne , "Pooling of Interest: Accounting for the New LBO Exit Strategy", *Journal of Accountancy* (March 1991), PP.60-68.

-Nathan, K., "Do Firms Pay to Pool: Some Empirical Evidence", *Journal of Accounting and Public Policy*, (Fall 1998).

-Pincus, M., "Accounting Methods and Differential Stock Market Response to the Announcement of Earnings", *Journal of*

Accounting, Auditing & Finance **(Summer 1993), PP.221-46.**

-Robinson, J., and P. Shane, "Acquisition Accounting Method and Bid Premia for Target Firms", The Accounting Review (January 1990), PP.25-48.

-Vincent, L. "Equity Valuation Implications of Purchase Versus Pooling Accounting", *The Journal of Financial Statement Analysis* **(Summer 1997), PP.5-19.**

-Walter, J.R., "Pooling or Purchase: A Merger Mystery" *Economic Quarterly*, **(Winter 1999), Vol.85, No.1.**

-Weber, J.P., "Shareholder Wealth Effects of Pooling-of-Interests Accounting: Evidence From the Restriction on Share Repurchases Following Pooling Transactions", *Sloan School of Management (2000). http://papers.ssrn.com/paper.taf? abstract_id=246370.*